المعهد القومى للملكية الفكرية
The National Institute of Intellectual Property
Helwan University, Egypt

المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومي للملكية الفكرية

جامعة حلوان

العدد الرابع
يوليو ٢٠٢١

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية فى مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفني وعلاقتها بإدارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والادارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقا لإعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأى منها.
- تنشر المقالات غير المحكمة (أوراق العمل) فى زاوية خاصة في المجلة.
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملقاه في مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكاديمية في مجال تخصصها دونما تحكيم في أعداد خاصة من المجلة.
- يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلة بشرط الاشارة إلى المصدر.
- تنشر المجلة الأوراق البحثية للطلاب المسجلين لدرجتى الماجستير والدكتوراه.
- تصدر المجلة محكمة ودورية نصف سنوية.

ألية النشر فى المجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكاديمية في مجال حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها القانونية والتقنية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- تقبل البحوث باللغات (العربية والانجليزية والفرنسية).
- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
- يجب أن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
- يجب أن يلتزم الباحث بإتباع الأسس العلمية السليمة في بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، فى حدود ٨ ـ ١٢ سطر، ويجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية Soft Copy، ونوع الخط Romanes Times New ١٤ للعربى، و١٢ للانجليزي على B٥ (ورق نصف ثمانيات) على البريد الالكتروني: ymgad@niip.edi.eg
- ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- في حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديله ليتناسب مع مقترحات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

مجلس إدارة تحرير المجلة	
أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود	أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد المعهد القومي للملكية الفكرية (بالتكليف) - رئيس تحرير المجلة
أ.د. أحمد عبد الكريم سلامة	أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة حلوان والمستشار العلمي للمعهد - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث	سكرتير تحرير المجلة
أ.د. جلال عبد الحميد عبد اللاه	أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة بالمطرية بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. هناء محمد الحسيني	أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وزير مفوض/ مها بخيت محمد زكي	مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
اللواء أ.د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي	رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Alexander Peukert	أستاذ القانون المدنى بجامعة جوته فرانكفورت أم ماين – ألمانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Andrew Griffiths	أستاذ القانون التجارى بجامعة نيو كاسل - بريطانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة

المراسلات

ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار بجامعة حلوان
جامعة حلوان - ٤ شارع كمال الدين صلاح - أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة -جاردن سيتى
ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي
ت: ٢٥٤٨١٠٥٠ ٢٠٢ + محمول: ٢٠١٠٠٠٣٠٠٥٤٨ + ف: ٢٧٩٤٩٢٣٠ ٢٠٢ +
http://www.helwan.edu.eg/niip/
ymgad@niip.edu.eg

دور الملكية الفكرية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

عمرو محمد إبراهيم أبوسيف

دور الملكية الفكرية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

عمرو محمد إبراهيم أبوسيف

مقدمة:

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن بينها مصر في عام ٢٠١٥ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ، والتي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالمية، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام ٢٠٣٠،

وقد وجهت انتقادات لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) الطموحة لكونها عالمية، وذات إطار واسع، وغير متسقة، ويصعب قياسها وتنفيذها ومراقبتها، مع وجود تناقضات محتملة، لا سيما بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأهداف الاستدامة البيئية[١]، مما يحمل كل دولة عبء قياس وتنفيذ هذه الأهداف ومدى تأثير كل منها على ما يحدث لديها من تنمية،

وقد وضعت مصر رؤيتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ بأجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦ وحُدِثَتْ في مطلع عام ٢٠١٨ وهي تعكس الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، مراعية الموازنة بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فهي رؤية شاملة ومتسقة تتكون من استراتيجيات قطاعية للجهات الحكومية المختلفة ولها أهدافها[٢].

ويرى المطلع على تلك الأهداف واستراتيجيات تنفيذها أن الملكية الفكرية تتضافر بقوة وفعالية مع الآليات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر وإن كان دور الملكية الفكرية يتجلى ويبرز في بعضها عن بعض، ومن ثم فقد أتت رؤية مصر بشأن التنمية المستدامة ٢٠٣٠ كخطة جادة بأهداف واضحة وباستراتيجية تبنت الملكية الفكرية كداعم مؤثر

[١] Achieving sustainable development goals: predicaments and strategies, International Journal of Sustainable Development & World Ecology, ٢٠٢٠ - Issue ٢

[٢] الموقع الرسمي لرئاسة جمهورية مصر العربية على شبكة الانترنت

في نجاح هذه الخطة. مما ينبغي معه إعادة النظر في بناء استراتيجية قومية خاصة بالملكية الفكرية.

ففي عالم ساد فيه التطور السريع في شتى المجالات كان للملكية الفكرية أثر فعال في نمو اقتصادات الدول المتقدمة حدا بها إلى فرض أنظمة الملكية الفكرية على نفسها وعلى غيرها من الدول النامية استبصارا منها بأنها السبيل الوحيد للحفاظ على ما توصلت إليه من تنمية في قطاعات شتى.

مشكلة الدراسة

تهدف الدراسة إلى بحث تعظيم دور الملكية الفكرية بأنواعها المختلفة في أهداف الدولة المصرية لتحقيق خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ووضع استراتيجية قومية بشأنها كأحد عناصر الناتج القومي والاستثمارات في الدولة.

أهمية الدراسة

تبرز الدراسة أهمية الملكية الفكرية في العصر الحديث في إحداث طفرة في التقدم في مجالات الحياة المختلفة وما لإنشائها وحمايتها من أثر على تحقيق هذا التقدم في مجالات التنمية المستدامة المشار إليها سلفا.

فروض الدراسة

التعرض لجوانب متعددة حول الرؤية القانونية في مصر للملكية الفكرية وللتنمية المستدامة، ووضع تصور لفرص الاستعانة ببعض جهات الدولة المعنية بالملكية الفكرية كهدف لتحقيق التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

منهج الدراسة

يجيب البحث على هذه الإشكالية من خلال استخدام المنهج الاستقرائي التحليلي.

المبحث الأول
الرؤية القانونية للملكية الفكرية والتنمية المستدامة في مصر

تمهيد:

يتسم النظام العالمي بخصائص جديدة تعتمد بالدرجة الأولى وبصفة جوهرية على قدرات اقتصادية هائلة تتحكم في الاقتصاد العالمي من خلال سيادة وسيطرة علمية وتكنولوجية محتكرة مع سرعة في تغيير أسلوب الانتاج ومنافسة ناجحة نتيجة الكفاءة العالية في الإدارة وهذه الخصائص أظهرت آليات جديدة تناسبها، ووجدت الدول المتقدمة في اتفاقية الجات وسيلتها المثلى لتحقيق أهدافها[١] ، والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية.

كما أصبح اقتصاد الأفكار جزءًا من الاقتصاد العالمي، بما جعل الملكية الفكرية أحد مفاتيح النمو والتنمية لأي دولة، ولم يغب ذلك عن واضعي الدستور والقوانين فقد عني المشرع المصري بهذا عناية واضحة، ونعرض فيما يلي رؤية القانون المصري لكل من الملكية الفكرية والتنمية المستدامة، وكذلك رؤيته لبعض أنواع الملكية الفكرية كهدف يجب تحقيقه للوصول إلى تنفيذ خطة مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، ثم ننتهي إلى وجوب إدراج كافة أنواع الملكية الفكرية بين تلك الأهداف بوضوح.

المطلب الأول
الرؤية القانونية للملكية الفكرية في مصر

انضمت مصر إلى منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لنتائج جولة أورجواي ومن بينها الملحق رقم ١ ج المتعلق باتفاق جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) ولذا فقد اتسعت مجالات حقوق الملكية الفكرية الواجبة الحماية[٢]،

لذا فقد أصدر المشرع المصري القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية واكتفاء به ألغى القوانين المصرية السابقة لحماية بعض أنواع الملكية الفكرية، ولم يغب هذا التوجه من الاهتمام بالملكية الفكرية وأدواتها عن واضعي الدستور المصري الصادر لعام ٢٠١٤ فكفلت المادة ٢٣

[١] د. سميحة القليوبي :الملكية الصناعية، القاهرة دار النهضة العربية، ٢٠١٦.
[٢] المذكرة الإيضاحية لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢.

من الدستور حرية البحث العلمي الذى هو أولى خطوات الحصول على الاختراعات باعتبارها أهم عناصر الملكية الفكرية، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية وفقا لنص المادة المذكورة، وألزمت ذات المادة الدولة بكفالة بناء اقتصاد المعرفة، ورعاية الباحثين والمخترعين، وخصصت لذلك نسبة من الإنفاق الحكومي، وأكد على ذلك بالمادتين ١٩ و ٦٦ من الدستور ذاته.

كما نصت المادة ٦٩ من الدستور على التزام الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بشتى أنواعها في كافة المجالات، وهو أمر محمود يتبين منه اهتمام الدستور بضرورة الاستفادة من أنواع الملكية الفكرية كافة، ونصت المادة المذكورة سلفا على التزام الدولة بأن تُنشئ جهازاً مختصاً لرعاية تلك الحقوق وحمايتها القانونية، وأحال للقانون في تنظيم ذلك، إلا أنه وحتى حينه لم ينشأ هذا الجهاز المختص برعاية تلك الحقوق وحمايتها، بما يُحَمِل أنظمة الدولة الإدارية والقضائية أعباء تقديم الحماية لها وهي في الغالب مملوكة للأجانب، دون تكفل جهة بعينها بإعداد استراتيجية محددة لإنشاء هذه الحقوق ورعايتها بملكيات وطنية تدر عائدا ملموسا على الناتج القومي للدولة.

ومن المأمول قريبا إنشاء هذا الجهاز فى ظل توجيه حديث من رئيس الدولة المصرية بدمج كل الكيانات الخاصة بالملكية الفكرية فى وزارات التعليم العالى والبحث العلمى والزراعة والصناعة والتموين تحت عباءة واحدة، وهى هيئة الملكية الفكرية، وإصدار تشريع قانون للملكية الفكرية بهدف ضبطها والعمل على تنميتها وتطويرها على غرار مثيلاتها فى الدول الكبرى[١].

المطلب الثاني
الرؤية القانونية للتنمية المستدامة في مصر

حرص الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ على كفالة تحقيق التنمية المستدامة، فنص في المادة ٢٧ على أن هدف النظام الاقتصادي هو تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

[١] موقع جريدة المال الالكترونية على شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠٢١/٢/٣.

وألزم الدولة في المادتين ٤١، ٤٦ منه على تحقيق التنمية المستدامة لتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية، وكفالة بيئة صحية سليمة لكل شخص.

وإذ كانت رؤية الدولة للتنمية المستدامة تعود إلى ما قبل صدور دستور ٢٠١٤ حيث صدر قرار رئيس الجمهورية – رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥ بانضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية، وأورد القرار الجمهوري مقدمة الاتفاقية المنشئة لها والتي أكدت على إدراك أطراف الاتفاق أن علاقاتها في مجال التجارة والسعي الاقتصادي يجب أن ترمي إلى رفع مستويات المعيشة وضمان العمالة الكاملة بما يتيح استخدام موارد العالم على أمثل وجه وفقًا لهدف التنمية المستدامة.

إلا أنه لم تكن ملامح وأهداف التنمية المستدامة حينها قد اكتملت على المستوى الوطني والدولي مثلما تم عقب اعتماد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن بينها مصر في عام ٢٠١٥ لأهداف التنمية المستدامة(SDGs).

وعليه وضعت الدولة المصرية أهداف خطتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وكان من بين ركائزها الاستعانة بالملكية الفكرية وفقا لما يلي.

المطلب الثالث

الملكية الفكرية بين أهداف خطة مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠

تعزز براءة الاختراع الابتكار، ومن هذا المنطلق فهي مفيدة للتنمية المستدامة، لكن لا ينبغي أن يعيق هذا التطور بالحد من استخدام المنتجات أو التقنيات، عن طريق إبطاء نشر المعرفة[١]، وتتخذ مصر من المعرفة والابتكار والبحث العلمي ركائز أساسية للتنمية، وذلك من خلال الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية والتحفيز على الابتكار. وفق ما جاء بالهدف الرابع من أهداف خطتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

[١] PROTECTION DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE ET DÉVELOPPEMENT DURABLE
Claude Henry ESKA | ٢٠٠٨/٢ N° ٥٠ | pages ٦٦ à ٦٨

ويتبين من تفصيل عبارات هذا الهدف عدم اعتباره لكافة أنواع الملكية الفكرية داعما وبقوة في تحقيق التنمية المستدامة، إذ اقتصر على الابتكار والبحث العلمي فقط دون باقي أنواع الملكية الفكرية، رغم أن استفادة الدولة من حماية واستغلال حقوق الملكية الفكرية ليس فقط باعتمادها على الابتكار والبحث العلمي بل بقدرتها على تحقيق الاستغلال الأمثل لكل ما يمكن أن يمثل حقا من حقوق الملكية الفكرية كاعتمادها على العلامات التجارية الشهيرة التي يتم تسويقها عالميا لمنتجاتها كالملابس والآلات والأثاث المنزلي وغيرها، والمؤشرات الجغرافية، وقد جاء تحديث الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٩ مؤكدا على استثمار الملكية الفكرية وتعظيم العائد الاقتصادي منها، ومن ثم فعلى مؤسسات الدولة إدراجها بأنواعها كأحد عناصر الإنتاج فيها وهو ما سنراه في ما يلي.

المطلب الرابع

أنواع الملكية الفكرية بين أهداف الخطة التالية لعام ٢٠٢٢

أصدر المشرع القانون – رقم ٨٤ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٣٠ بشأن اعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ وهو العام الثالث من خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل (٢٠١٩/٢٠١٨ – ٢٠٢٢/٢٠٢١)، ونصت المادة السابعة منه على أن تُفَصَلُ أهداف الخطة وفقا للإطار الوارد بمواد هذا القانون والبيانات الواردة عن خطة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ضمن قائمة المشروعات الواردة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن القائمة الثانية بالجدول المرفق بهذا القانون بعنوان الإنتاج والناتج المحلي ونموهما في خطة عام ٢٠٢٠ – ٢٠٢١ خلت من الاعتماد على الملكية الفكرية بأنواعها كأحد ركائز تنفيذ خطة الدولة تلك، وظهر ذلك جليا من عدم ذكرها بين مفردات الإنتاج والناتج المحلي للدولة المصرية بتلك القائمة، وجاء جدول القائمة الثالثة المرفقة بالقانون بعنوان الاستثمارات الكلية المستهدفة وقد خلا أيضا من اعتبار الملكية الفكرية بأنواعها أحد الاستثمارات المستهدفة في الدولة.

ومن ثم يجب إعادة النظر في خطط الأعوام القادمة وتحديث الاستراتيجيات بإدراجها بين عناصر الإنتاج والناتج المحلي والاستثمارات الكلية المستهدفة، للحث على الاستفادة من كافة أنواعها وليس فقط الابتكار والبحث العلمي، بل ما تشمله أيضا من علامات تجارية ومؤشرات جغرافية ونماذج صناعية وحقوق ثقافية وأدبية تذخر بها مصر.

المبحث الثاني
دور بعض الجهات المعنية في تفعيل الملكية الفكرية وأثره على التنمية المستدامة

تمهيد:

اتجهت الدولة المصرية في عهدها الحالي عند وضع الخطط طويلة الأجل إلى الاستعانة بكافة مقدراتها وخبرات أبنائها، فأحدثت طفرة في إنجاز الخطط القومية سواء من ناحية اختصار وقت تنفيذها بشكل غير مسبوق أو التزام الدقة في الأداء والجودة في العمل والترشيد في الإنفاق والتطوير ومواكبة الأحدث والأفضل في كل شيء وتحسين أدوات العمل وكفاءة العامل.

إن المشكلة الأساسية التي تواجهها الدول النامية هي حاجتها الملحة لمعرفة المزيد عن حقوق الملكية الفكرية حيث هنالك العديد من البحوث التي أجريت في الجامعات وفي المعاهد إلا أنها لم تحصل على براءة الاختراع[1]، ولما كان استغلال ما سبق التوصل إليه من هذه الحقوق بواسطة الدول المتقدمة يزيد من أعباء الدول النامية في دفع مقابل ذلك، فيجب حينئذ استثارة واستنهاض قدرات الدولة المصرية وإبداعات وابتكارات مواطنيها وتوجيههم نحو بناء وامتلاك قاعدة خاصة من هذه الحقوق، ونرى فيما يلي أوجه الاستفادة من بعض مؤسسات الدولة في هذا المجال.

[1] الملكية الفكرية في عالم اليوم ص ٣٨, ٣٩، د.حسيب إلياس حديد، جامعة الموصل ، العراق، دار الكتب العلمية.

المطلب الأول

المعهد القومي للملكية الفكرية

يعد المعهد القومي للملكية الفكرية مؤسسة علمية، تعليمية وبحثية وتدريبية، ويمثل الكلية رقم ٢٣ بجامعة حلوان – والتي صدر بشأنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٨٣ لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٧. ويباشر المعهد نشاطه على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.[١]

وينبغي الاستفادة المثلى من هذا الصرح ليس فقط كونه صرحا علميا ينشر المعرفة بالملكية الفكرية ويسهم في إعداد جيل جديد يعي ما لها من تأثير وقوة في تقدم الدول، بل يجب أيضا أن يوضع في مكانته الصحيحة التي فرضها قرار إنشائه بإسهامه المباشر في إنشاء وامتلاك تلك الحقوق بأيد مصرية، وتقديم العون لحمايتها، وفيما يلي بعض الأفكار التي من الممكن طرحها في هذا الشأن.

١ – إعادة هيكلة المعهد القومي للملكية الفكرية ليتمكن من القيام بدوره كمؤسسة بحثية –وفق ما نص عليه قرار إنشائه– تسهم في خلق حقوق الملكية الفكرية المختلفة وتقدم الدعم لأصحابها ليتمكنوا من حمايتها.

٢ – في ظل قرارات الدولة بإنشاء مدن الجيل الرابع واستحداث جامعات بها، يجب وضع المعهد القومي للملكية الفكرية في أكثر هذه الجامعات قربا للعاصمة الجديدة وأفضلها شأنا وأقواها في رأس المال، فيجب النظر للملكية الفكرية على أنها استراتيجية قومية لابد من الولوج في دعمها والاستفادة منها في مصر بقوة وسرعة تكافئ ما أنجزته الدول المتقدمة مستعينة بها، وليس المشي فيها هوينا فتأتي ضعيفة الأثر غير مجدية في إحداث طفرة في الناتج القومي.

٣– استعانة الدولة بالمتميزين من الكوادر العلمية التي تخرجت من هذا الصرح في بث علوم الملكية الفكرية بين موظفي الجهاز الإداري للدولة المعنيين بها خاصة من سيكونون عونا للدولة في إدارة العاصمة الإدارية الجديدة ومدن الجيل الرابع والتي تقوم الدولة بتدريبهم على مستو عال من العلوم والمهارات.

[١] موقع المعهد القومي للملكية الفكرية على شبكة الانترنت.

٤- إعداد آلية فعالة لعرض حقوق الملكية الفكرية المكتسبة في مصر على إدارة متخصصة بالمعهد، تقوم بتوجيه أصحابها للاستفادة المثلى منها اقتصاديا وحمايتها محليا ودوليا، وكذا بحث ما تم رفض تسجيله من هذه الحقوق لدعم أصحابها وتوجيههم إلى إمكانية تسجيلها تحت نوع آخر من الحماية القانونية بصورة ناجزة تضمن لهم حق السرية والسبق.

المطلب الثاني
الدراسة بالمعاهد والجامعات المنشئة حديثا

اتجهت الدولة حديثا إلى إصدار قرارات إنشاء العديد من الجامعات الحكومية والأهلية والخاصة تبعا للتوسع العمراني وإنشاء مدن الجيل الرابع ويجب أن يستغل هذا الأمر في تحقيق أهداف الدولة بشأن الملكية الفكرية والتنمية المستدامة لاسيما وأن الجامعات المنشئة حديثا تواكب مدن الجيل الرابع ويتوافر لها من البنية التحتية القوية ما لا يتوافر للجامعات القديمة بما يمنحها لقب الجامعات الذكية.

وحيث يستخدم تسجيل براءات الاختراع والتراخيص القائمة على البحوث العامة كأدوات لتسريع نقل المعارف، وإذكاء تفاعل أكبر بين أعضاء هيئة التدريس وقطاع الصناعة مما يؤدي إلى تنظيم المشاريع التجارية الرائدة، والابتكار، ومن ثم النمو[١]، هنا تستطيع الدولة إلزام كل جامعة جديدة على حدة أو بالاشتراك مع نظرائها بأن تتبنى تنظيما متكاملا في نوع من الابتكارات الحديثة ومعامل بحثية منتجة تدر عائدا مؤثرا في دعم قدرات الدولة ومواطنيها على الإبداع والتطوير، أو تتبنى تنمية نوع من أنواع الملكية الفكرية المختلفة. ومن الممكن أن تكون الجامعة بأكملها متخصصة فقط في العلوم والتكنولوجيا والابتكار والبحث العلمي وإنشاء حقوق الملكية الفكرية.

وفي سبيل ذلك إضافة إلى ضرورة التمويل الحكومي المباشر والفعال، من الممكن أيضا إسناد تمويل هذه الأنشطة في الجامعات إلى شراكة مع رجال الأعمال المتميزين والشركات الرائدة بإلزامهم وتحفيزهم بجعل التطوير

[١] World Intellectual Property Report ٢٠١١ – The Changing Face of Innovation. world Intellectual Property Organization

والابتكار منهجا دائما يخصص له جزءا هاما من استثماراتهم، وتوجيه الدعم لهم بشكل يتناسب طرديا مع درجة إسهامهم في إنشاء حقوق الملكية الفكرية وما نتج عن ذلك من عائد.

المطلب الثالث
الجمعيات الأهلية

تعريف الجمعية:

عرف القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ [١] الجمعية الأهلية بأنها كل جماعة ذات تنظيم تهدف إلى المساهمة في تنمية الفرد والمجتمع وتحقيق متطلباته وتعظيم قدراته على المشاركة في الحياة العامة والتنمية المستدامة دون أن تهدف إلى الربح.

ومن ثم يجب تعظيم الدور المنوط بهذه الجمعيات لتقوم بنشر ثقافة الملكية الفكرية بين المواطنين ودعم إنشاء هذه الحقوق وحمايتها، والاستفادة من كثرة عدد هذه الجمعيات وانتشارها في شتى ربوع مصر وقدرتها على التفاعل مع المواطنين وعلى جذب تمويل أنشطتها بطرق شتى، ولذا فمن المرجو أن يكون لها أثر كبير في التعريف بالملكية الفكرية في ندواتها وتدريباتها وربما أمكنها إنشاء نوع من أنواع الملكية الفكرية كجزء من أنشطتها خاصة إذا كانت تتبع لإقليم يمتلك مؤشر جغرافي معين أو ربما سعى بعضها لامتلاك علامة تجارية يذيع صيتها على نوع من المنتجات التي تتميز فيها منطقة عملها كالمنسوجات أو الآلات وغيرها.

إذ إن العلامة التجارية المنتقاة والمرعية بعناية هي أصل قَيّم لأعمال معظم الشركات، بل قد تكون أعلى أصول الشركة قيمة، وتشير التقديرات إلى أن أعلى وسم تجاري قيمة في العالم هو ®(GOOGLE)، إذ تربو قيمته على ٢٢٩ مليار دولار أمريكي ويليه وسم ®(APPLE) بقيمة تقديرية تزيد على ٢٢٨ مليار دولار أمريكي[٢].

[١] الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون – رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم ممارسة العمل الأهلي

[٢] صنع علامة تجارية مدخل إلى العلامات التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo_pub_٩٠٠_١,p١٤

فعلى تلك الجمعيات الأهلية خاصة التي تحمل مسمى التنمية المستدامة مقرونا باسمها أن يضطلع كل منها بدور حقيقي في مجال الملكية الفكرية تلزمها به جهات الإدارة وتراقبها فيه لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة فيما يخص الملكية الفكرية.

وهو ما تنبهت إليه اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء– رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٢١ فأكدت في المادة الأولى من (مدونة السلوك) على التزام مؤسسات المجتمع الأهلي بالمبادئ والمواثيق الدولية والقوانين المحلية وكافة البروتوكولات والاتفاقيات الدولية والتي تم اعتمادها من الحكومة المصرية والتي تعتبر أحد مرجعيات خطط الدولة لإحداث التنمية المستدامة وكذلك الالتزام بالقوانين المحلية المنظمة لعمل مؤسسات المجتمع الأهلي في مصر ومن أهم تلك القوانين والمواثيق والاتفاقيات ما يلي: ١–استراتيجية مصر للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠ " ، ٢–...، كما أكدت في المادة رقم (٦ مدونة السلوك) على التزام مؤسسات المجتمع الأهلي أن تكون أنشطتها ومشاريعها التنموية منسجمة مع أولويات واهتمامات المجتمع واستراتيجية مصر للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، ومن ثم يجب على الجهة الإدارية التي تتبعها تلك الجمعيات إخطارها بدورها المنوط بها وتوجيهها بخطط واضحة ومتابعة تنفيذها وجعل الملكية الفكرية جزء هام بين أنشطتها كونها شريك أساسي في نجاح خطة التنمية المستدامة.

المطلب الرابع
الاستفادة من خطة الدولة لتطوير القرى

تتبنى الدولة المصرية خطة طموحة لتطوير جميع قرى مصر حيث يجري تطوير القرى وتوابعها خلال ثلاث مراحل على مدار ثلاث سنوات بدأت المرحلة الأولى فعليا في بداية عام ٢٠٢١ ومتوقع أن يستفيد منها ١٨ مليون مواطن، وتهدف إلى رفع مستوى المعيشة في كافة نواحي الحياة كالخدمات الموجهة للبنية الأساسية والتي تعتبر الدولة منها برامج التدريب على مضاعفة الإنتاج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[١].

[١] الموقع الرسمي لرئاسة جمهورية مصر العربية على شبكة الانترنت.

وإذ كانت الدولة المصرية تدعم هذا التطوير بتمويل مالي غير مسبوق في مجاله وإرادة ماضية في جعل جميع قرى مصر وما يتبعها واقعا مشرقا يضيف إلى الدولة وليس عبئا ثقيلا كما كان سابقا، فيجب تنظيم ما تمتلكه القرى المطورة من حقوق ملكية فكرية تمثل إرثا حضاريا كصناعات الحرفيين وكالمؤشرات الجغرافية لا يدرك أصحابه قيمته ولا يستطيعون استغلاله.

ففي إطار جهود بذلت من أجل حماية الحرفيين والفنانين في الدول السائرة في ركاب التقدم ضد أي سرقة قامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومركز التجارة العالمية بعقد ندوة خاصة حول هذا الموضوع تمخض عنها إصدار دليل عمل وإرشادات عملية وتطبيقية لضمان وحماية الملكية الفكرية للحرفيين والفنانين[١]

لذا يجب على واضعي خطط تطوير القرى ونحن في بداية عهدها أن يضعوا نصب أعينهم ضرورة تمكين الملكية الفكرية بأنواعها في هذه الخطط لتنال التمويل اللازم الذي يجعل من كل قرية أو مجموعة من القرى وحدة منتجة لبعض هذه الحقوق مستهدفة لعائدها بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويوفر لأبنائها حياة كريمة وعمالة كاملة في بيئة سليمة.

وختاما:

فإن هذا البحث يلقي الضوء على أهمية الملكية الفكرية بأنواعها المختلفة، ويضع بين يدي صائغي خطط التنمية المستدامة لكل عام حتى بلوغ عام ٢٠٣٠ بعض الأفكار التي تدعو لدمج أنواع الملكية الفكرية بوضوح أكبر مما هو عليه في أهداف هذه الخطط بما سيُحدث أثرا إيجابيا كبيرا في نجاحها، فضلا عن الأثر الإيجابي في نشر أفكار الملكية الفكرية ذاتها بين قطاعات الدولة وتوعية مواطنيها حول كيفية امتلاك حقوق الملكية

[١] الملكية الفكرية في عالم اليوم ص٧، د.حسيب إلياس حديد، جامعة الموصل ، العراق، دار الكتب العلمية.

الفكرية والحفاظ عليها وخطوات التسجيل والتوثيق للأفكار وتطويرها وصولاً إلى مجتمع قادر على إنتاج أفكار وابتكارات واستخدامها على نحو فعال لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.

المراجع

المراجع العربية

حسيب إلياس حديد :الملكية الفكرية في عالم اليوم، جامعة الموصل، العراق، دار الكتب العلمية. ص ٣٨-٣٩

سميحة القليوبي :الملكية الصناعية، القاهرة دار النهضة العربية، ٢٠١٦.

المذكرة الإيضاحية لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢.

المراجع الأجنبية

Achieving sustainable development goals: predicaments and strategies, International Journal of Sustainable Development & World Ecology, ٢٠٢٠ - Issue ٢

PROTECTION DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE ET DÉVELOPPEMENT DURABLE, Claude Henry ESKA | ٢٠٠٨/٢ N° ٥٠ | pages ٦٦ à ٦٨

World Intellectual Property Report ٢٠١١ - The Changing Face of Innovation. world Intellectual Property Organization

المواقع الإلكترونية

صنع علامة تجارية مدخل إلى العلامات التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة

https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo_pub_٩٠٠_١,p١٤

موقع المعهد القومي للملكية الفكرية، المصري على شبكة الانترنت.

موقع جريدة المال الالكترونية، المصري على شبكة الانترنت ٢٠٢١/٢/٣.